تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الحرب المفتوحة في الشرق الأوسط
حدود الأدوار وموقع العراق في معادلة توازن التهديد

د. مهند حميد الراوي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الحرب المفتوحة في الشرق الأوسط
حدود الأدوار وموقع العراق في معادلة توازن التهديد

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية/ السياسة الداخلية والخارجية/ الأمن والدفاع

د. مهند حميد الراوي / دكتوراه في العلوم السياسية/ الاستراتيجية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

مقدمة

لطالما اتسم الشرق الأوسط بعدم الاستقرار المزمن، وصراعات القوى المتنافسة، وغياب هيكلية أمنية إقليمية متماسكة. وعلى عكس مناطق العالم الأخرى التي أرست أطراً أمنية متعددة الأطراف، لا يزال الشرق الأوسط مجزأً، مع تحالفات متغيرة، وصراعات لم تُحل، واعتماد متزايد على جهات خارجية. وقد خلق هذا الفراغ الأمني المستمر مساحةً للقوى الإقليمية والدولية على حد سواء للانخراط في منافسة استراتيجية، غالباً من خلال صراعات بالوكالة ووسائل غير متكافئة.

في ظل هذه البيئة المتقلبة، يُمثل العراق حالةً بالغة التعقيد، فبعد أن كان لاعباً إقليمياً مهيمناً في فترات سابقة، تحول العراق إلى دولة ضعيفة ومنقسمة داخلياً، وقد حدّ تشرذمه الداخلي، وتبعيته الاقتصادية، وسيادته المتنازع عليها بشدة من قدرته على موازنة التهديدات الخارجية بفعالية، بل أصبح العراق ساحة صراع على النفوذ الإقليمي، لا سيما بين إيران والولايات المتحدة وتركيا ودول الخليج العربية.

تحاول هذه الورقة البحثية تطبيق نظرية ستيفن والت لتوازن التهديدات لتحليل الموقع الجيوسياسي للعراق في السياق الأوسع لديناميكيات الأمن في الشرق الأوسط، من خلال استكشاف كيفية إدراك العراق للتهديدات واستجابته لها، داخلياً وخارجياً. كما تهدف هذه الورقة إلى إثبات أن العراق لم يعد يلعب دور الموازن الموحد في النظام الإقليمي، بل أصبح كياناً سياسياً مجزأً يخوض غمار بيئة أمنية معقدة وتنافسية، فضلاً عن تقديم رؤية لما ينبغي أن يكون عليه دور العراق في تبني مسارات إقليمية متعددة تُمكّنه من نيل مكانة إقليمية فاعلة.

ملامح الحرب المفتوحة في الشرق الأوسط

لم تعد الحروب المعاصرة تقاس بمدى قوة الدولة التقليدية القائمة على تراكم القوة العسكرية أو الاقتصادية، ولا حتى بوجود ميدان واضح يمكن الاستناد إليه لتحقيق فكرة النصر، التي تغيّرت هي الأخرى نتيجة لتعقيدات البيئة الاستراتيجية العالمية. إذ تحولت فكرة الحرب من تحقيق النصر في ميدان المعركة، إلى تراكم المكاسب من جهة، والصبر الاستراتيجي من جهة ثانية، وحرمان الخصم من تحقيق النصر من جهة ثالثة. وهذا ما أفرزه نمط الحرب المفتوحة، الذي يُعدّ آخر ما توصل إليه الفكر الاستراتيجي المعاصر في توصيفه لفكرة الحرب الحديثة. وتتميّز الحروب

المنتشرة في منطقة الشرق الأوسط بأنها تجسّد هذا النمط، لا سيما وأنها حروب غير محكومة باتفاقيات أو أطر واضحة.

وبحسب تقريرٍ لمعهد أوسلو لأبحاث السلام (PRIO)، لم يسبق أن كان مستوى العنف في العالم مرتفعاً إلى هذا الحد منذ نهاية الحرب الباردة. كما كانت السنوات الثلاث الماضية هي الأكثر عنفاً خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وتشير الأرقام إلى أن ساحة النزاع أصبحت أكثر تعقيداً، مع انخراط عدد أكبر من الأطراف المتحاربة في البلد الواحد. ويقع جزء كبير من هذه الصراعات في منطقة الشرق الأوسط.[1]

أولاً: تعدد ساحات الصراع في الشرق الأوسط

يشهد الشرق الأوسط حالياً موجة من الصراعات المتصاعدة والمتشابكة. وتدفع هذه الساحات، التي تشهد حروباً مفتوحة وبالوكالة، تنافسات أيديولوجية وطائفية وجيوسياسية وصراعاً على الموارد. ويؤثر عدم الاستقرار الناتج عن ذلك على كيفية إدراك الجهات الفاعلة الإقليمية وخاصة العراق للتهديدات وتشكيل سياساتها الخارجية والداخلية.

إن السمات الأساسية للصراعات الشرق أوسطية أفرزت معضلات رئيسة على مستوى صياغة تسويات سلمية مستقرة ودائمة، يمكن من خلالها إحداث تحول جوهري في واقع المنطقة. فمن جهة أولى، بات التوصل إلى «اللحظة الناضجة»، التي تحدث عنها ويليام زارتمان، محكوماً بتعقيدات عديدة. ومن جهة ثانية، هناك تشابكات عميقة على مستوى قضايا التسوية السلمية، مثل قضايا العدالة، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، ونزع السلاح، وإعادة بناء المؤسسات، وتقاسم السلطة، وكيفية دمج المحاربين السابقين في المجتمع .ومثل هذه التشابكات تجعل من الصعب تحقيق سلام مستقر، إذ حتى مع الشروع في إجراءات بناء السلام، والدخول في تسويات سلمية مع فواعل الصراع، وفي مقدمتهم التنظيمات والميليشيات المسلحة، تبقى احتمالية الارتداد إلى العنف قائمة .ومن جهة ثالثة، ستحتاج دول المنطقة إلى سنوات، وربما عقود، للتعافي من تداعيات الصراعات المسلحة، وانعكاساتها على العلاقة بين الدولة والمجتمع. إذ تُجمع أغلب أطروحات التعافي على ضرورة تحقيق توازن دقيق بين الدولة والمجتمع، وتجنب الاختلالات ومكامن

1. New data shows record number of armed conflicts, Oslo, Jun 2024, https://www.prio.org/news/3532

الهشاشة لدى الطرفين، وهي اختلالات كشفت عنها الانتفاضات العربية بشكل أو بآخر.[2]

ثانياً: التحولات في أدوات الصراع

تشير عبارة «التحولات في أدوات الصراع» إلى الكيفية التي تطورت بها الأدوات والأساليب والتقنيات المستخدمة في الحروب والصراعات على مرّ الزمن. وغالباً ما تعكس هذه التحولات تغيّرات اجتماعية وسياسية واقتصادية وتكنولوجية أوسع نطاقاً. ويُجسّد التحول في أدوات الصراع في حروب الشرق الأوسط مزيجاً من التحولات العسكرية العالمية والديناميكيات الإقليمية الفريدة، حيث تتأثر هذه التحولات بعوامل متعددة، من بينها الإرث الاستعماري، وتدخلات القوى العظمى، وضعف الدولة من الداخل، إلى جانب صعود الجهات الفاعلة غير الحكومية.

تتميز الحرب المفتوحة في الشرق الأوسط كبعد وإطار فكري لطبيعة التحول في أدوات الصراع، بدينامية عالية في توظيف عدة وسائل وتكتيكات مختلفة، ومن ثم هذه المرونة والدينامية العالية اتاحت لبعض القوى التوجه نحو هذه الحروب، فعامل التقلب والقفز ما بين الوسائل والتكتيكات، هي من الخصائص الاستراتيجية لهذه الحروب، وتكمن فاعلية هذه الحروب في القدرة على تحقيق أفضلية نسبية عبر توظيف الأدوات والتكتيكات والمناورة بينها، حيث تُظهر بعض الوسائل فاعلية أكبر من غيرها في سياقات معينة. فعلى سبيل المثال، هناك وسائل وتكتيكات تستهدف الواقع المجتمعي لدولة ما، وهو ما يتطلب توظيف ما يُعرف بـ «التقنية الإدراكية»، من خلال التأثير تارةً عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتارةً عبر التأثير في الواقع السياسي.[3] وتتمحور الحرب المفتوحة كذلك حول الشمولية والتوسّع في دائرة الاشتباك مع الخصم، بمعنى أنها تعتمد على عدد لا يُحصى من الأدوات والوسائل والتكتيكات التي تُوظّف لخدمة هدف استراتيجي ذي مديات متشعبة في البيئة الاستراتيجية. ومن ثم، فإن جوهر المرونة التكتيكية في هذا النوع من الحروب يكمن في تعدّد وسائلها، على عكس الحروب التقليدية التي تقتصر غالباً على وسائل

2. خالد حنفي علي، الصراعات المستعصية: لماذا يتعثر السلام في الشرق الاوسط؟ (ابو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2021).

3. Scheipers, Sonar, Winning Wars Without Battles: Hybrid Warfare and Other 'Indirect' Approachesin the History of Strategic Thought. In B. Renz and M. Smith Eds. Russia and Hybrid Warfare. Going Beyond the Label, Helsinki: Aleksanteri Institute, University of Helsinki,2016, P51.

محددة ضمن الإطار العسكري التقليدي. أما الحرب المفتوحة، فتتميّز بشموليّة في الأهداف والوسائل، وهو ما يجعل غايتها الاستراتيجية أوسع وأكثر تأثيراً في البيئة الاستراتيجية المحيطة.[4]

ثالثاً: الفراغ في النظام الأمني الإقليمي للشرق الأوسط

لطالما افتقر الشرق الأوسط إلى نظام أمني إقليمي متماسك ومؤسسي، وقد ازداد هذا الفراغ وضوحاً في العقود الأخيرة. وعلى عكس المناطق الأخرى التي طورت هياكل أمنية رسمية مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أوروبا، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في جنوب شرق آسيا، يتميز الشرق الأوسط بالتشرذم والتحالفات المتنافسة وهيمنة القوى الخارجية التي تتولى أدواراً أمنية. وقد سمح هذا الفراغ الأمني باستمرار عدم الاستقرار، والحروب بالوكالة، وصعود الجهات الفاعلة غير الحكومية. وهناك مجموعة من السمات الرئيسية للفراغ الأمني الإقليمي في الشرق الاوسط:

1. غياب هيكلية أمنية إقليمية

لا يوجد في الشرق الأوسط ما يعادل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أو رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). كما تتميز محاولات مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي بمدى وفعالية محدودين، وغالباً ما تُشلّ بسبب النزاعات الداخلية بين الدول الأعضاء (مثل أزمة قطر، وانقسامات مجلس التعاون الخليجي بشأن إيران). فضلاً عن أنه لا يوجد إجماع على التهديدات المشتركة أو استراتيجيات الدفاع التعاونية بين الدول العربية وإيران وتركيا وإسرائيل.

4. Norberg, J., Westerlund, F., And Franke, U., The Crimea Operation. Implications For Future Russian Military Interventions. In: N. Granholm, J. Malminen, And G. Persson, Eds. A Rude Awakening. Ramifications Of Russian Aggression Towards Ukraine. Stockholm: FOI,2014, P50.

2. القوى الإقليمية المتنافسة

تُعدّ إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا وإسرائيل قوى إقليمية ذات وزن إقليمي كبير ذات مصالح متباينة. فبدلاً من العمل على تحقيق الأمن الجماعي، تنخرط هذه القوى في منافسة صفرية، حيث تدعم الفصائل المتنافسة في اليمن وسوريا والعراق ولبنان وليبيا. إذ أدت هذه المنافسة إلى تدويل الصراعات الإقليمية، وجذبت الولايات المتحدة وروسيا ودولاً أخرى.

3. تراجع الدور الأمريكي وتحولات النفوذ الخارجي

تاريخياً، أدت الولايات المتحدة الأمريكية دور الضامن الأمني، لا سيما لدول الخليج. مع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة (وخاصة بعد عهد أوباما وبعد الانسحاب من أفغانستان) تراجعاً ملحوظاً في الدور الأمريكي، مما أثار قلق الحلفاء وشجع الجهات الفاعلة الإقليمية. وسّعت روسيا والصين نفوذهما، لكنهما تفتقران إلى القدرة أو الثقة اللازمتين لاستبدال الدور الأمريكي بشكل كامل، فضلاً عن أن عملية طوفان الأقصى وما تبعها من تدخل حزب الله اللبناني والحوثيين في البحر الأحمر كجبهات إسناد، وسقوط النظام السوري والتحولات التي تبعتها، أدت إلى تحولات وفراغات أمنية للقوى، مما سمح لقوى أخرى بملء هذا الفراغ.

4. صعود الجهات الفاعلة غير الحكومية

في ظل غياب آليات أمنية قوية قائمة على الدولة، ملأت جهات فاعلة غير حكومية، مثل حزب الله، وداعش، وحماس، والحوثيين، والفصائل العراقية، الفراغ الأمني. إذ غالباً ما تتلقى هذه الجهات دعماً من دول (مثل إيران وتركيا)، لكنها تعمل بشكل مستقل، مما يزيد من تعقيد التعاون الأمني. ويؤدي وجودها إلى تآكل سيادة الدولة ويغذي حالة من عدم الاستقرار الدائم، فضلاً عن حالة عدم اليقين.

5. تصورات مجزأة للتهديدات

لا تتفق دول المنطقة على ماهية التهديدات الرئيسة أو من هي؛ إذ تعد إيران تهديداً من قِبل دول الخليج وإسرائيل، بينما تُعتبر شريكاً للعراق وسوريا قبل سقوط النظام السوري. من جهة ثانية، تُعتبر إسرائيل تهديداً من قِبل بعض الدول العربية

والإسلامية، لكنها الآن تُطبّع علاقاتها مع دول أخرى (مثل الإمارات العربية المتحدة والبحرين عبر اتفاقيات إبراهيم). كما يُشكّل الإرهاب مصدر قلق مشترك، لكنّ الاستجابات له مُسيّسة وغير منسقة من جهة ثالثة. هذا التعقيد في التوافق يُصعّب استدامة مبادرات الأمن الجماعي.

موقع العراق في معادلة توازن التهديد

تُعد نظرية توازن التهديد التي طورها ستيفن والت كامتداد لنظرية توازن القوى مجالاً معرفياً لتطبيق افتراضات تأثير التهديد في استراتيجيات الدول وسلوكها وفقاً للحسابات المنطقية. إذ تجادل نظرية توازن التهديد بعدد من الجدليات بناءً على فرضيتها الأساسية: (لا تُشكّل الدول تحالفات لمجرد موازنة قوتها، بل لمواجهة التهديدات).

وتشكّل المكونات الرئيسة لإدراك التهديد مجموعة من العناصر: أولها: القوة الكلية إجمالي القدرات (الاقتصادية والعسكرية). ثانيها: القرب حيث يزيد القرب الجغرافي من إدراك التهديد. ثالثها: القدرة الهجومية - القدرة على إبراز القوة هجومياً. رابعها: النوايا المُتصوَّرة مدى عدائية أو عدوانية الدولة.

بناءً على هذه العناصر، تُوازن الدول نفسها ضد من تعتبرهم مصدر تهديد، وليس فقط ضد القوة. ووفقاً لنظرية توازن التهديد لستيفن والت، فإن الدولة تميل للتحالف مع الطرف الأقل تهديداً، وليس الأقوى كما هو في توازن القوى.

ولو ذهبنا في تطبيقات عملية لنظرية توازن التهديد في سياق تاريخ العراق القريب، سنرى ما يلي:

أولاً: إيران كتهديد (ثمانينيات القرن الماضي)

التهديد المُتصوَّر: بعد الثورة الإسلامية عام 1979، اعتُبرت إيران تهديداً بسبب أيديولوجيتها الثورية ودعمها لقوى المعارضة الشيعية في العراق. وكرد فعل، شنّ العراق الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988) لاستباق النفوذ الإيراني وتأكيد قوته الإقليمية.

أما فيما يتعلق بمنطق توازن التهديد: رأى العراق في التوسع الأيديولوجي الإيراني وقربه جغرافياً تهديداً أكبر من دول أخرى أقوى منه ولكنها أبعد.

ثانياً: الكويت والخليج (1990-1991)، غزو الكويت

اعتبر العراق أن الضغط الاقتصادي الكويتي، من خلال زيادة إنتاج النفط وانخفاض الأسعار، بالإضافة إلى التحالف السياسي للكويت مع الغرب، يُشكلان تهديداً له. كما أن سوء تقدير نوايا الولايات المتحدة أدى إلى تقليل العراق من شأن استعداد الولايات المتحدة للرد عسكرياً. مما أدى في النهاية إلى تشكيل تحالف مضاد كبير بقيادة الولايات المتحدة، وهذا مثال واضح على كيفية توازن القوى الإقليمية والعالمية ضد العراق.

ثالثاً: العراق ما بعد عام 2003: دولة ضعيفة في منطقة تنافسية

بعد أن أطاح الغزو الأمريكي بالنظام السياسي العراقي السابق، تحول العراق من قوة إقليمية متوازنة إلى دولة مجزأة معرضة للتهديدات الخارجية، مما أدى إلى تزايد النفوذ الإيراني المتصاعد بحكم منطق فراغ القوة. وبالرغم من أن إدراك التهديد ينبع من مدركات صانع القرار، إلا أن الانقسام الداخلي حول إدراك التهديد أدى إلى حالة مجزأة. فعلى الرغم من أن العراق يتمتع بعلاقات وثيقة مع إيران، إلا أن قطاعات من الدولة والشعب (وخاصة السنة والقوميين) تنظر إلى تدخل إيران كتهديد. سعى بعض القادة العراقيين إلى موازنة النفوذ الإيراني من خلال تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وتركيا. إذ تنقسم النخب العراقية، فبعضها يدعو إلى التوازن مع إيران، والبعض الآخر مع الدول العربية السنية والولايات المتحدة، مما يُبرز التشرذم الداخلي في إدراك التهديد.

رابعاً: داعش والتهديدات غير الحكومية

شكّل صعود داعش عام ٢٠١٤ تهديداً مباشراً لوحدة أراضي العراق. حيث انضم العراق إلى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، وإيران، وحتى تركيا، بأشكال مختلفة لمواجهة داعش، وهذا يعد استراتيجية موازنة لمواجهة التهديد، لا القوة في حد ذاتها.

العراق في ضوء مستويات الحرب المفتوحة في الشرق الأوسط

يتعرض العراق بشكل فريد لجميع الصراعات الكبرى ونماذج الحروب المفتوحة في المنطقة من خلال عدة مستويات، أولها: يعد العراق ساحة معركة للتنافس بين الولايات المتحدة وإيران. ثانيها: حلقة وصل استراتيجية للنفوذ الإيراني الممتد من طهران إلى البحر الأبيض المتوسط، والذي تعرض هذا البعد لتراجع كبير بعد سقوط النظام السوري وقطع الإمدادات من طهران إلى البحر الأبيض المتوسط. ثالثها: يعد العراق دولة مهددة بامتداد العنف من سوريا وتركيا، وربما إسرائيل، لا سيما في ظل تصاعد الصراع الواضح بين إسرائيل من جهة وتركيا من جهة ثانية في الجغرافية السورية، والتي قد تمتد في أي لحظة إلى الجغرافية العراقية نتيجة وجود المخيمات والسجون التي تحتوي على العناصر الإرهابية في سوريا. ومن ثم يمكن لهذه الفواعل الإقليمية (إسرائيل وتركيا) أن تعمل على توظيف الإرهاب كعنصر إسناد لإحدى هذه الجبهات في صراعاتها في حال تدخل العراق في الصراع، لا سيما وأن هناك طرفاً أساسياً يمكن توظيفه والمسؤول عن إدارة تلك المخيمات والسجون، وهي قوات سوريا الديمقراطية (قسد).

أما رابع هذه المستويات، فالعراق يعاني من كونه دولة منقسمة داخلياً تواجه ضغوطاً متعددة، إذ لا يزال العراق يعاني من انقسامات سياسية وعرقية. ومع تراجع حدة التهديدات الإقليمية، مثل الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، قد تبرز التحديات الداخلية التي يواجهها العراق، مما قد يؤثر على التوازن الإقليمي الأوسع وديناميكيات الأمن. لا سيما في ظل تراجع تنظيم داعش الإرهابي، إذ أدى هزيمة داعش على الأراضي والتراجع النسبي للجماعات الجهادية العابرة للحدود الوطنية إلى تقليص التهديدات الخارجية المباشرة. ومع تراجع عوامل التشتيت الخارجية، قد تتفاقم القضايا الداخلية العالقة، بما في ذلك الصراعات على توزيع الموارد، والفيدرالية، والحوكمة. إذ يُضفي موقع العراق بين إيران ودول الخليج وتركيا وسوريا أهمية جيوسياسية عليه. فقد يؤثر أي عدم استقرار في العراق على أسواق النفط، وتدفقات اللاجئين، والتعاون الأمني، لا سيما إذا أعادت الجماعات المسلحة في العراق تنظيم صفوفها أو عززت الجهات الخارجية نفوذها. وعليه، تؤثر هذه الصراعات مجتمعةً على كيفية إدراك العراق للتهديدات وموازنة استراتيجياته الخارجية والداخلية، مما يجعله مثالاً يُحتذى به لتطبيق نظرية توازن التهديدات.

العراق كحالة توازن مجزأ

إن التباين الداخلي في إدراك التهديدات يُقوّض قدرة العراق على انتهاج سياسة خارجية متسقة. فضعف سلطته المركزية، إلى جانب اعتماده الاقتصادي العميق على القوى الخارجية، وخاصة إيران والولايات المتحدة، يُقيّد استقلاليته الاستراتيجية. فبدلاً من أن يكون العراق قوة توازن إقليمية، أصبح ساحة متنازعاً عليها، تتنافس فيها القوى الخارجية على النفوذ عبر القنوات السياسية والعسكرية والاقتصادية.

وفي إطار نظرية توازن التهديدات، توضح حالة العراق كيف يؤثر الوضع الداخلي من حيث الرؤية والتماسك على التوازن في السلوك السياسي الخارجي، مما يجعلها حالة موازنة مجزأة وغير قادرة على إنتاج سلوك متوازن.

العراق: رؤية فيما يجب أن يكون

نظراً لنقاط ضعفه الداخلية وديناميكياته الإقليمية المتغيرة، يجب على العراق الانتقال من سياسة التفاعل السلبي التي غالباً ما تكون رد فعل وتتجنب المخاطرة إلى سياسة «التحوط الذكي». إذ سيُمكّن هذا النهج بغداد من التعامل مع الضغوط الإقليمية المتنافسة بشكل أكثر استراتيجية، وحماية المصالح الوطنية، والمساهمة بشكل بنّاء في الأمن الإقليمي دون أن يصبح وكيلاً في التنافسات الخارجية. إذ غالباً ما كانت السياسة الخارجية العراقية تفاعليةً أكثر من كونها استباقية، وتحاول تحقيق التوازن بين القوى (مثل الولايات المتحدة، وإيران، وتركيا، ودول الخليج) دون تحديد أولوياتها الاستراتيجية بوضوح أو تأكيدها، مما جعلتها هذه السلبية عرضة للتأثير، ولا سيما من الجماعات المسلحة المتحالفة مع إيران والجهات الفاعلة الإقليمية التي تستغل الانقسامات الداخلية في العراق.

وعليه لا بد للعراق من التحول إلى «التحوط الذكي» والذي يتضمن: [5]

أولاً: موازنة العلاقات مع القوى الإقليمية والعالمية الرئيسية (مثل الحفاظ على العلاقات مع إيران، ولكن أيضاً تعزيز العلاقات مع دول الخليج وتركيا والولايات المتحدة والصين).

ثانياً: بناء مرونة مؤسسية: والتي تعد ضرورة استراتيجية، هدفها تعزيز مؤسسات الدولة العراقية بما يُقلل من الاعتماد على الخارج، ويكبح التلاعب الخارجي، ويُرسي أسس اتخاذ القرارات السيادية في بيئة إقليمية مُعقدة. وابرز الأمثلة على (الاستقلال في مجال الطاقة، والتنويع الاقتصادي، وإصلاح قطاع الأمن).

ثالثاً: الانخراط الانتقائي: يشير مصطلح الانخراط الانتقائي إلى استراتيجية براغماتية في السياسة الخارجية، تُعطي فيها الدولة الأولوية لقضايا رئيسية للتدخل والتأثير، بناءً على مصالحها الوطنية ومزاياها النسبية، دون استنزاف مواردها الدبلوماسية أو العسكرية أو الاقتصادية. وبالنسبة للعراق، يعني هذا التركيز على قطاعات محددة وحوارات إقليمية تتمتع فيها بنفوذ أو مصلحة، مع تجنب التورط في صراعات أو تحالفات أوسع نطاقاً تُهدد سيادته أو استقراره. إذ يتطلب ذلك اختيار المجالات الاستراتيجية التي يمكن للعراق أن يمارس فيها نفوذه (مثل دبلوماسية الطاقة، والأمن المائي، وتنسيق مكافحة الإرهاب) دون المبالغة في الالتزام.

رابعاً: الغموض الاستراتيجي: يشير الغموض الاستراتيجي إلى نهج مدروس في السياسة الخارجية، حيث تتجنب الدولة عمداً إبرام تحالفات حازمة أو التزامات واضحة تجاه أي طرف خارجي أو كتلة إقليمية. وبدلاً من ذلك، تحافظ على مواقف مرنة للحفاظ على استقلاليتها وقدرتها على المناورة، لا سيما في البيئات شديدة الاستقطاب أو التنافسية. إذ يُعدّ الغموض الاستراتيجي أداةً مفيدةً ومدروسةً لدولةٍ كالعراق، لا سيما في سياقها الجيوسياسي الحالي من خلال الحفاظ على مرونة التوافق مع تجنب التورط في صراعات إقليمية صفرية المحصلة. ويتضمن للغموض الاستراتيجي في العراق مجموعة من السياسات:

5. ترتبط طبيعة التحوط بالاستراتيجيات التي يمكن أن يتبناها العراق في مجال التعامل مع التهديد خصوصاً ضمن نطاق فهم الاستجابة لحركة المتغيرات المنشئة للتهديد، للمزيد من التفصيل في مجال تطبيق هذه الاستراتيجية ينظر: كرار أنور البديري، التأمين الجيوسياسي استراتيجيات الاستجابة للتهديد في العلاقات الدولية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2023.

موازنة القوى المتنافسة: الحفاظ على علاقات عمل مع كل من إيران والولايات المتحدة، مع تعميق العلاقات مع الخليج وتركيا والصين دون الالتزام الكامل بأي محور.

التعاون القائم على القضايا: التعامل مع مختلف الجهات الفاعلة بناءً على المصالح المشتركة (مثل مكافحة الإرهاب مع الولايات المتحدة، والتجارة مع الصين، والبنية التحتية للطاقة مع الخليج، والحوار الأمني مع إيران)، بدلاً من التوافق الأيديولوجي.

دور الوسيط المحايد: وضع العراق كميسّر للحوار الإقليمي، مستفيداً من موقعه الجغرافي والسياسي لاستضافة محادثات خفض التصعيد والتوسط فيها.

الموقف الدفاعي: تجنب المشاركة في التحالفات العسكرية الإقليمية أو التحالف العلني في صراعات مثل اليمن وسوريا أو التوترات العربية الإسرائيلية.

التوافق الداخلي: ترسيخ هذه السياسة في المصالح الوطنية، وليس الأجندات الفئوية أو الطائفية، لمنع تقويضها داخلياً.[6]

إن تبني سلوك استراتيجي قائم على التحوط الذكي يُعزّز قدرة العراق على التعامل مع التهديدات الناشئة أو المركبة في البيئة الإقليمية والدولية، ويُتيح له فرصاً متزايدة لتوظيف مقوّمات القوة، بما يجنّبه الوقوع في نطاق تنافس القوى الأكثر تأثيراً في محيطه الإقليمي. وهو ما يضمن استجابة تؤمّن الانتقال من التهديد إلى توازن المصالح.

6. كرار أنور البديري، المصدر نفسه.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org